

أثر قياس الشبه في الفعل المضارع

أ.م. د. شاكر شنيار بديوي م. عناد مخلف مهيش.

جامعة الأنبار - كلية العلوم الإسلامية الفلوجة .

المستخلص

القياس يعد اساسا من اسس علم اصول النحو والعقل السليم لا يابى الاقيسة الصحيحة في اي علم. وللقياس ابواب نحوية مقبولة من اهل العلم. وهناك ابواب لا تكاد تقبل. ومن المقبول في القياس الصحيح الشبه او المشابهة. فاذا جمع النظير مع نظيره تتبين وحوه الشبه. من ابواب القياس ما يدخل في اقيسة الفعل، ومن الفعل ما يسمى المضارع. اعرب هذا الفعل لمشابهته الاسم: فالمضارعة تعني المشابهة فهو كالاسم يتخصص، وتدخل عليه لام الابتداء، ويكون على وفق حركات اسم الفاعل. ورفع هذا الفعل لقيامه مقام الاسم المرفوع فهو شبيهه في هذا الجانب. واما جزمه او بناءه فهو محل نظر بين النحاة. فمنهم من يراه معربا. ومنهم من يراه مبنيا. فكما اختص الاسم بالجر اختص الفعل المضارع بالجزم. واما بناء هذا الفعل فانه يحصل باتصاله بنون النسوة فيتركب مع النون كتركب الاعداد المركبة المبنية. وهذا وجه في قياس الشبه.

الكلمات الداله: القياس-المشابهة-الفعل المضارع

Abstract

Analogy is the basis of Grammatical reasoning because analogy is logical in any discipline. Analogy in grammar has several accepted and unaccepted aspects among Arab grammarians. Similarity is one accepted aspect of analogy. It occurs by comparing two similar things to show their similarities. Analogy is used in Arabic verbs. One category of verbs is called the participle verb because it is parsed for its similarity to nouns in syntactic behavior. This verb is like nouns as it can be categorized, accepts starting (Lam), and has the same movements of the participle. This verb is raised as it can substitute the raised noun. While its emphatic or constructed form is still controversial as some view it as derivational while others view it as

non-derivational. As noun is drawn the participle verb is emphatic. The derivation of this verb occurs through the feminine (Noon) as in derivational compound numbers and this is an aspect in analogy.

**Key Words:** Analogy, Similarity, Participle Verb

المقدمة:

الحمد لله لك ربنا، فأنت مستحقّ الحمد، أهل الثناء والمجد، والصلاة والسلام على الرسول محمد، وعلى آله الطيبين، وصحابته، ومن اتبعهم وعلى نهج سار من بعد.

أمّا بعد:

فُيعدّ التشبيه النحوي نظرية فرضت أسلوبها وسيطرت على الفكر النحوي من غير الشعور بها، وقد رفدت الحجّة في مستويات اللغة المختلفة شيئاً من القوة، وتفسير كثير من الظواهر، فضلاً عن دخولها في النزعة التعليمية والإقناعية؛ ولهذا أصل النحاة قياس الشبه، وجعلوه من صلب الدرس النحوي ولا غنى عنه، حتى أصبح مطّرداً في الأبواب النحوية كافّة، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقياس التراكيب والألفاظ المفردة على بعضها في مستوى الأحكام، وبلغ مبلغاً ملحوظاً، إذ وافق القواعد النحوية على اختلاف الآراء، سواء أكانت الخلافات بين الجماعات أم بين الأفراد.

ومن المسائل التي كان لقياس الشبه النصيب الأكبر فيها الفعل المضارع، إذ حاول النحاة تفسير ظاهرة الإعراب التي وُجِدَت فيه، وكانت في هذه المحاولات ربطه بالأبواب النحوية وفق تناسقها وعدم اختلالها، ومن ثمّ عدم الإخلال بها من جهة، ومن جهة أخرى تبيين العامل في مستوايته، الرفع والجزم والبناء ومن قبلها تفسير إعرابه، وما يتّصل بها في تفسير فعل الأمر بين البناء عند البصريين، والقول بإعرابه عند الكوفيين.

وقد حاولنا هنا تبيين أثر قياس الشبه فيه، وما أثاره من خلاف نحوي في تفسير هذه الظاهرة

وقد تقدّم هذا البحث هذه المقدّمة، ومن بعدها التمهيد وقد عرفنا بقياس الشبه لغة واصطلاحاً، وأقسام القياس في النحو، ومن ثمّ المسائل، وقائمة المصادر.

## التمهيد:

### القياس:

لغة: القياسُ في اللغة: مصدرٌ من الفعلِ (قاسَ) وهو: ((تقديرُ شيءٍ بشيءٍ، والمقدارُ القياسُ، تقولُ: قايستِ الأمرين مفايسةً وقياساً))<sup>(١)</sup>، و((قاسَ الشيءَ يقيسه قياساً وقياساً، أي: قدره، والمقياسُ المقدار))<sup>(٢)</sup>، ويقال: ((قاس الثوب بالذراع، إذا قدره به، وهو من قولهم: قاس الشيءَ يقيسه قياساً، واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله))<sup>(٣)</sup>،

والقائِس: هو الذي يقوم بالمقايسة، والمقياس: ما قيسَ به، أي: الآلة التي يُقاس بها، كالذراع والمتر<sup>(٤)</sup>.

ويأتي أحياناً بمعنى المساواة، والتقدير والمساواة معاً، كما عند الأصوليين، كما في قولنا: فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساويه، أمّا معاً فر( (القياس: التقدير والمساواة... قستُ النعلَ بالنعل، أي: قدرته به فساواه، وقستُ الثوب بالذراع، أي: قدرته به، وفلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساويه))<sup>(٥)</sup>.

### أمّا في الاصطلاح:

فقد عرفه الرمانيُّ بأنه: ((الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))<sup>(٦)</sup>، وعرفه أبو البركات الأنباريُّ بأنه: ((حملٌ غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم))<sup>(٧)</sup>، وعرفه ابنُ الحاجب بأنه: ((مساواة فرعٍ لأصلٍ في علّة حكمه))<sup>(٨)</sup>.

وعرفه المحدثون، وتقاربت تعريفاتهم من تعريفات القدماء، فقد جمعت الدكتورة خديجة الحديثي تعريفات القدماء في تعريف واحد، إذ قالت: ((القياس: حملٌ مجهولٍ على معلوم، وحملٌ غير المنقول على ما نُقِل، وحملٌ ما لم يُسمَع على ما سُمِع في حكم من الأحكام، وبعلةٍ جامعةٍ بينهما))<sup>(٩)</sup>. وعرفه فندريس: بأنه ((العملية التي يخلق بها الذهن صيغةً أو كلمةً أو

(١) مقياس اللغة، مادة (قوس): ٥/٤٠، ينظر: مجمل اللغة، مادة (قيس): ٣/٧٣٧، تاج العروس، مادة (قيس): ١٦/٤١٧.

(٢) تهذيب اللغة، مادة (قيس): ٩/٢٢٥.

(٣) لسان العرب: مادة (قيس): ٣/٢٠٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) مختصر المنتهى: ٢/٢٠٤.

(٦) رسالتان في النحو واللغة (كتاب الحدود في النحو): ٣٨.

(٧) الإعراب في جمل الإعراب: ٤٥.

(٨) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ١٦٦.

(٩) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢١.

تركيبةً تبعاً لأنموذج معروف<sup>(١)</sup>) وعرفه الدكتور مهدي المخزومي: بأنه ((حَمْلُ ما يجَدُّ من تعبيرٍ على ما اختزنته الذاكرةُ وحفظته ووعته من تعبيراتٍ وأساليبٍ كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ))<sup>(٢)</sup>.

ومن التعاريف الاصطلاحية ما يقترب من التعاريف اللغوية تعريف بـ: ((جمعُ النظيرِ إلى النظير))<sup>(٣)</sup>، أي: معناه الأول الذي بموجبه قُنِنَتِ اللُّغَةُ، وهو لا يختلفُ عن معناه اللغويِّ كثيراً؛ لأنَّه يعني أنَّ هنالك عدداً معتدلاً به من الأمثلة المتشابهة التي بلغتْ نصابَ التقعيد بحيث لا يجوز الخروج عليها، ومن تمَّ تعريف المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب<sup>(٤)</sup>، ونسب هذا التعريف إلى الخليل وسيبويه<sup>(٥)</sup>، وممَّن أخذ بهذا التعريف الفارسي وابن جني<sup>(٦)</sup>.

### والشبه:

لغة: هو الشَّبه والشَّبه والتَّشبيهِ: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيءُ الشيءَ وشابَهَهُ: ماثله، وبينهما شَبَه، بفتح الفاء والعين، والجمع تشابه<sup>(٧)</sup>.

وقيل: هناك فرق بين الشبه والمثل، وقيل: مثل الشيء ما ساواه من كلِّ وجه في ذاته وصفاته، وشبه الشيء وشبيهه ما كان بينه وبينه قدر مشترك من الأوصاف، كثلاثة من أربعة أو خمسة من سبعة ... وإطلاق كلِّ واحد منهما على الآخر من قبيل المجاز بالنظر إلى ما بينهما من الأوصاف المشتركة<sup>(٨)</sup>. واصطلاحاً<sup>(٩)</sup>:

حَمْلُ الشيء على الشيء بوجه من الشبه يجمع بينهما، فينتقل الحكم من المشبه إلى المشبه به استناداً إلى الوجه الشبهي الجامع بينهما، وهذا الوجه الشبهي هو غير العلة التي ثبت الحكم بها في المشبه به<sup>(١٠)</sup>.

(١) اللغة: ٢٠٥.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٩٦.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٥٨، المنصف: ١٧٥.

(٥) ينظر: المنصف: ١٧٥.

(٦) ينظر: الخصائص: ٩٠/٢.

(٧) ينظر: اللسان: مادة (ش ب ه).

(٨) ينظر: شرح مختصر الروضة: ٤٢٤/٣.

(٩) من الجدير بالذكر هنا ويجب مراعاته، أنَّ التعاريف في حدِّه كلها تقر بأنَّه حمل بسبب الشبه، غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، أي: أنَّ هناك أحكاماً تعلقت بالعلة لا بالشبه، وإن كان موجوداً، ولا يُريد أن نخرج على سمت النحاة، ونضعف آرائهم في مسائل قياس الشبه، لكننا ننبه إلى أنه ليس الشبه موجباً للحكم، لكنه يحمل عليه، وعلى هذا توجد كثير من المسائل التي يتوفر فيها قياس الشبه لكنه غير معمول به.

(١٠) ينظر: الخصائص: ١٤٧/١.

وعرّفه أبو البركات الانباري بأنه ((أن يُحْمَل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل))<sup>(١)</sup>، أي: أن يُحْمَل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، من غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم<sup>(٢)</sup>، وسيأتي كلام عليها إن شاء الله تعالى .

فيفهم من هذا أنّ الحمل على الشبه قائم على تصور علاقة شبه بين المحمول والمحمول عليه وإعطائه حكمه، أو أجرأؤه مجراه.

أو هو كما عرّفه ابن جني، بأنه (( حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة ))<sup>(٣)</sup>.

والمسائل التي دخلها قياس الشبه على الفعل المضارع هي:

#### أولاً: إعراب الفعل المضارع:

إنّ الأصل في الإعراب للأسماء وفرع في الفعل المضارع للمشابهة بينهما، وقد بُنيت هذه المسألة على قياس الشبه على رأي البصريين، قال سيبويه: ((وحرّوف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ... وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين، إنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنّك قلت: إنّ زيدا لفاعل، فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم))<sup>(٤)</sup>، أي: أنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعه الاسم، أي: مشابهته له، ومثال المشابهة هي دخول لام التوكيد، وقد فهم ابن يعيش هذا القياس من مذهب سيبويه وردّ به على ثعلب هذا المذهب، قال ابن يعيش: ((وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّ مذهب سيبويه: أنّ ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه، والصحيح من مذهبه أنّ إعرابه بالمضارعة ورفع بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا)) ، وكلام ابن يعيش سيظهر عند مناقشة رأي البصريين<sup>(٥)</sup>، وعند عموم البصريين أنّ الفعل المضارع أعرب لثلاثة أوجه :

(١) لمع الأدلة: ١٠٧

(٢) لمع الأدلة: ١٠٧، ١٠٨

(٣) المنصف: ١٩١/١

(٤) الكتاب: ١٣/١، ١٤

(٥) شرح المفصل: ٢١٩/٤

الوجه الأول: أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصّص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصّص، وهذا من قياس وجه الشبه كذلك .

الوجه الثاني: أن تدخل عليه لام الابتداء، كما مثّل له سيبويه .

الوجه الثالث: أنّه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، (فيضرب) على وزن (ضارب)<sup>(١)</sup>، وهذا من قياس وجه الشبه كذلك .

فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه، وجب الفعل المضارع في الإعراب أن يكون فرعاً عن الاسم في الإعراب .

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه أعرب بسبب دخول المعاني عليه والأزمة الطويلة<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا لا يعدّ الكوفيون الفعل المضارع معرباً لمشابهته الاسم .

والأصلان اللذان بنيا عليهما كلّ من البصريين والكوفيين مختلف كما هو واضح، فالبصريون على قولهم هذا أنّ الإعراب فرع في الفعل المضارع والبناء أصل فيه، بينما على رأي الكوفيين يكون أصلاً في الأفعال عامّة، وهذا ما نبه عليه كثير من النحاة.

### ثانياً: رافع الفعل المضارع:

ويظهر أثر هذين الأصلين المختلف فيهما في: مسألة الرفع للفعل المضارع :  
وهنا ثلاثة أقوال<sup>(٣)</sup> :

البصريون يرون أنّ الرفع له قيامه مقام الاسم المرفوع.

وعموم الكوفيين يرون أنّه ارتفع لتعريفه عن العوامل الناصبة والجازمة .

ويرى الكسائي أنّه ارتفع بالزوائد في أوّله، وهي حروف (أنيت).

وسبب اختيار الكوفيين عامل التعريف موهّم لمن يقرؤه؛ لأنّ عدم التعريف لا يُعدّ عاملاً هذا من وجه، ومن وجه آخر أنّهم لو قالوا: (لقيامه مقام الاسم) توهموا أنّ الاسم إذا كان في موضع نصب، ثمّ أبدل ذلك الاسم المنصوب بالفعل المضارع لنصب، وهذا غير جائز عندهم، وهذا

(١) ينظر: الإنصاف: ١٨٢/١ ، أوضح المسالك ٣٦٦/١ ، حاشية الصبان ١٥٢/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٨٢/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ١٨٢/١، شرح التصريح: ٢٧٨/١ .

تعريض منهم بضعف مذهب البصريين، لكن في كلامهم وهم -كما أشار الباحث- وهو: أنّ عوامل الأسماء غير عوامل الفعل المضارع والأفعال كلّها، قال ابن يعيش: ((فإن قيل: فإذا قلتم: إنه يرتفع بوقوعه موقع الاسم، فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنسوب ومخفوض في قولك: (زيد يضرب)، و(ظننت زيداً يضرب)، و(مررت بزيد يضرب)؟! وهلاًّ اختلفت إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟ فالجواب: أنّ عامل الرفع في الفعل إنّما هو وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف، وأمّا اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها))<sup>(١)</sup>.

وفي كلام الكوفيين أنّ تعريته عن عوامل النصب والجزم مخالف لأصول البصريين؛ لأنهم يرون أنّ الرفع مقدّم على النصب والجزم، وهذا يلزمهم أن يأتي النصب والجزم ثم الرفع .

أمّا الكسائي فقد اختار ارتفاعه بالزوائد الأربع من وجهين في نظرنا، وقد تكون غريبة بعض الشيء، لكن هذا عموم مذهبه، والوجهان هما :

- أنّه متفق مع أغلب الكوفيين أنّه لم يرتفع لقيامه مقام الاسم، إذ الاسم إن كان مرفوعاً سيكون بعامل لفظي، وهذا لا خلاف فيه، ويكون مرفوعاً بعامل معنوي، وهنا سيقع الخلاف، وحقيقة مذهب الكسائي أنّه لا يوجد عامل معنوي، بدليل أنّه يرى أنّ المبتدأ والخبر أحدهما يرفع الآخر<sup>(٢)</sup>، فالمبتدأ عنده رفعه الخبر، والخبر رفعه المبتدأ، فلو قال: إنّ الفعل المضارع ارتفع لمضارعه الاسم لانتقض كلامه برفع المبتدأ وفق تعارض الأصول، ولو قال: إنّ الرفع بتجرده للزمه أن يكون الرفع مؤخراً عن النصب والجزم، ومن وجه ثان أنّ التجرد يُعدّ عاملاً كما هو واضح عند بعض الكوفيين، وهو عامل معنوي، ومثله التخصّص بعد الشياخ.

- ومن وجه آخر - كما نرى - وهذا ممّا يقوي مذهبه- في مسألة تنازع الفعلين على معمول واحد مثل: ( جاء وجلس زيد ) ، اختار الكسائي والكوفيون إعمال الأول دون الثاني<sup>(٣)</sup>، وهذا سيكون في بدء الكلام عاملان تسلّط على معمول واحد، فكما تقول: (لن أذهب) تسلّط عاملان على معمول واحد في مذهبه، فكان العمل للأول - العامل الأول (لن) والثاني الألف- كما أعمل أول المتنازعين، ومن وجه آخر: في إعمال الأول مراعاة للذكر في الأول والإضمار في الثاني، وقياساً كذلك على

(١) شرح المفصل: ٢٢٠/٤ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٩/١ وما بعدها .

(٣) ينظر: التبیین ٢٦٧ .

دخول (إنّ) على: إنّ عندك ضيفاً، فلم تعمل (عندك) في (ضيفاً)، أي: في الأصل أنّ (ضيفاً) ارتفعت لكونها فاعلاً لـ(عندك)، وعندما دخلت (إنّ) على هذا التركيب، أُجري عليه تغييران: أحدهما: تحويلها إلى جملة إسمية، وإلغاء العامل الأول، وهو: (عندك)، لتقدّم عامل آخر عليه، وهو (إنّ)<sup>(١)</sup>، وقد أفاد الكسائي من هذا: جواز الابتداء بالمشتق من غير من غير اعتماد على نفي أو استفهام .

فالكسائي على هذا الوجه يقيسه قياس شبه لكن من وجه مختلف، ونعترف أنّه لم يرد عن الكسائي هذا القول، ولم ينقل عنه، لكن هذا الرأي واضح، ومسائر لمذهبه، -والله تعالى أعلم-

والباحث يرى أنّ الكسائي نظر إلى النحو نظرة كلية، وتتحكّم في هذه النظرة مراعاة الصناعة، أكثر من مراعاة المعنى، فالمبتدأ والخبر ترافعا، مراعاة لرفع الفعل المضارع، والخلاص من العامل المعنوي، وإعمال أول المتنازعين مراعاة لنصب الفعل المضارع وجزمه، وللخلاص من الإضمار قبل الذكر، وكذلك إجازة إعراب المشتق مبتدأ من غير اعتماده على استفهام أو نفي إذا تقدّم، نحو: قائم زيد .

وممّن اختار رأي البصريين العكبري والجرجاني، بل جعل الفعل يقوم مقام الاسم في مواضع لم يذكرها البصريون، فقد نقل عنهما ابن هشام في كون الضمير الفصل لا يكون ضمير فصل حتى يقوم ما بعده اسم يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، قال: ((كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل أل كما تقدم في (خيرا)<sup>(٢)</sup> و(أقل)<sup>(٣)</sup>، وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِيٌّ وَيُعِيدُ ﴿٣﴾﴾<sup>(٤)</sup>، وهو عند غيره توكيد أو مُبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل في: ﴿مَوْئِي بِئِي بُ﴾<sup>(٥)</sup>، ((...))<sup>(٦)</sup>، فجعل الفعل يقوم مقام الاسم في هذين الموضعين للشبه بينهما، لكن في مثل

(١) ولمعترض أن يقول: لم تغيرت الجملة إلى الإسمية؟ يرى الباحث أنّ الكسائي كان يرى عدم جواز تهينة العامل للعمل وقطعه عنه، فتغيير نوع الجملة هنا أقل تكلفاً، ومن وجه آخر: إلغاء العمل يحتاج إلى علّة مناسبة، ولا توجد هنا علّة مناسبة، والله تعالى أعلم.

(٢) يقصد قوله تعالى: ((وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا))، (المزمل: من الآية ٢٠).

(٣) يقصد قوله تعالى: ((إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا))، (الكهف: من الآية ٣٩).

(٤) سورة البروج، الآية: ١٣.

(٥) سورة فاطر، من الآية: ١٠.

(٦) مغني اللبيب: ٦٤١/٢



هذا الموضوع لا يكون مطرداً، جاء في البحر المحيط في قوله (ﷺ): ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(١)</sup>، قال: ((لا يجوز أن يكون فصلاً؛ لأنَّ (يقبل) ليس بمعرفة ولا قريب منها))<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: جزم الفعل المضارع:

وتتصل بهذه المسألة – أي: إعراب الفعل المضارع- مسألة جزمه:

يرى المازني أنَّ الفعل المضارع لا يجزم بل يكون مبنياً على السكون؛ لفقدانه كثيراً من وجوه الشبه، منها عدم وقوعها موقع الاسم وعدم وقوعها مشتركين ثم مختصين، لا سيما فعل الشرط وجوابه<sup>(٣)</sup>، ولولا إجماع النحاة لتبعه الرضي على هذا الرأي، واعتلَّ كذلك بكون الفعل المضارع وقع بعد أدوات الجزم التي لا تؤهله أن يقترب من الاسم، فعاد إلى أصله وهو البناء<sup>(٤)</sup>.

ونرى أنَّ نقل الرضي فيه نظر؛ لأنه جعله مخصوصاً بفعل الشرط وجوابه، ويكون تفسيره أنَّ الجزم من خصائص الأفعال، ولم يشترك مع الاسم به فبني، ومن وجه آخر في جزمه يكون أقرب للإبهام والشبوح من التخصص، وهذا يتوافق مع ما نقله الزجاجي عنه.

ولم يُرض هذا الرأي كثيراً من النحاة، منهم الشلوبين، الذي يرى أنَّ مضارعة الفعل المجزوم حاصلة من الإبهام في الأصل، والاختصاص بعد ذلك<sup>(٥)</sup>، والحقيقة هذا أحد الوجوه التي اعتلَّ بها البصريون على إعرابه.

ويرى السيرافي أنَّ الشبه بين الاسم والفعل تكاد تكتمل في الجزم؛ لأنَّ الفعل لما دخله الجزم صار معادلاً للاسم؛ لما دخله الجرّ، فيكونان متعادلين في الحركات الثلاث<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٤.

(٢) البحر المحيط: ٣٠٤/٧.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح: ٩٤.

(٥) شرح المقدمة الجزولية: ٤٤٧/٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٢٩/١، و ٥٣/١، وهنا السيرافي لم يقل بحمل الضد على الضد؛ لأنَّ كثيراً من أصحاب الكلام لا يرون صحّة هذا الحمل، لا سيما إذا كان طرفاً المسألة معنويين.

وإعرابه أولى من القول ببنائه في الجزم، كما ذهب إليه السيرافي؛ لأنه لو قيل: بسبب العامل لوجب بناء المنصوب كذلك؛ لأنّ عوامل الأفعال غير عوامل الأسماء، وعوامل الجزم تدخل على الفعل كما تدخل عليه عوامل النصب، وكلاهما مختصّ بالفعل .

#### رابعاً: عامل الجزم في جواب الشرط

وللعلاقة بين الجرّ والجزم اختلاف النحاة في: عامل الجزم في جواب الشرط .

ذهب الكوفيون إلى أنّ الجزء مجزوم على الجوار قياساً على الجرّ على الجوار؛ لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكّ عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير، قال الله (ﷻ):

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾<sup>(١)</sup>، فجرّ لفظ (المشركين) على الجوار وإن كان معطوفاً على (الذين)<sup>(٢)</sup>، وهذا قياس شبهه، وجعلوا الجرّ على الجوار أصلاً، ومن ثمّ حملوا الجزم عليه. ويرى المبرد أنّ الجزء جُزم بالأداة وفعل الشرط معاً، وهو قياس شبهه على رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً، قال المبرد: ((فإذا قلت: إنّ تأتني أتك، فتأتني مجزومة بـ(إن)، و(أتك) مجزومة بـ(إن وتأتني)، ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ، ولا تكون المجازة إلا بفعل؛ لأنّ الجزء إنّما يقع بالفعل أو بالفاء، لأنّ معنى الفعل فيها))<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعض البصريين إلى أنّ العامل هو حرف الشرط؛ وذلك لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط<sup>(٤)</sup>.

ونرى أنّ المبرد ذهب إلى هذا الرأي وتبعه كثير من البصريين عليه؛ لأنه يرى أنّ عوامل الجزم ضعيفة، وأنها لا تضمّر، ولا تقوى على عملين معاً<sup>(٥)</sup>، وهذا ضعيف؛ لأنه شبه عملاً لفظياً بأخر معنوي، ولو كان العكس لكان جيداً، ومن وجه آخر عمل الفعل في فعل آخر، وهذا مخالف لإجماع النحويين.

(١) سورة البينة: من الآية: ١.  
(٢) ينظر: الإنصاف: م<sup>٤٤</sup>/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٦، شرح التصريح: ٢/٣١٣.  
(٣) ينظر: الإنصاف م<sup>٧٢</sup>/٢، ٤٣٠.  
(٤) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٩٧، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٦، شرح التصريح: ٢/٣١٣.  
(٥) ينظر: المقتضب: ٢/١٣٣.

وربما قد نظر إلى العامل في المفعول به على رأي الكوفيين، إذ انتصب بالفعل والفاعل معاً على ما قالوه: بأنّ المفعول به انتصب بالفعل والفاعل معاً، فجعل الأداة عملتا في فعل الجزاء تشبيهاً بالفعل والفاعل .

وكذلك رأي الكوفيين، بالرغم من صحّته وقوّته، إلا أنّ الذي ألجأهم إلى هذا القياس هو وجود مشابهة بين أعمال الحروف التي تطلب جزأين، كما في (إنّ) وأخواتها، إذ أعملوها في الجزء الأول ولم يعملوها في الجزء الثاني، ومثلها أدوات الشرط، فقد عملت في الجزء الأول على رأيهم، والجامع بينهما أنّهما -الحروف الناسخة وأدوات الشرط- فرعان في العمل عن الفعل، فلا تقوى على العمل في الجزأين .

ونرى أنّ ظاهر مسألة عمل الجوار يناقض مسألة التنازع العاملين على معمول واحد، حيث إنّ الكوفيين كما هو من مشهور مذهبهم أعمال العامل الأول، وقد يُظنّ في هذه المسألة أنّ الكوفيين يخالفون أصولهم، وهو أعمال الجوار، كجزم الفعل بالجوار، وجرّ الاسم كذلك، وكان الأولى أعمال الفعل الثاني؛ ليتناسق مع أعمال الجوار، والحقيقة أنّ الكوفيين كانوا دقيقين جداً في تعيين عامل مختلف في المسألتين، أي: أعمال أول العاملين المتنازعين إن جاء في بدء الجملة، وأعمال الجرّ أو الجزم على الجوار، وذلك لأسباب:

- ١- لو أعملوا الثاني من المتنازعين لأصبح هنا إضمار قبل الذكر، وهذا غير جائز في مذهبهم، كما في: ضربت وقام زيدا، فر (زيداً) معمول لـ(ضربت)؛ لأنّه الأول، ولو كان مرتفعاً بالفاعلية لأدّى إلى إضمار مفعول للفعل المتعدي الأول، وهذا غير ممكن .
- ٢- كما أسلفنا في أعلاه أنّ من مذهب الكسائي، إذا تقدّم عاملان على الم معمول يكون العمل للأول سواء أكان المعمولان فعلين كما في التنازع، أم حرفين كما في الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وهذا محمول على التنازع.
- ٣- ومثل المسألة الأولى، لم يجز الكوفيون (كان قائماً زيد)، إلا أنّ الكسائي أجازها على أنّ (كان) ضمير الشأن، و(قائماً) خبر (كان)، و(زيد) مرفوع بـ(قائم)؛ لتتخرّج المسألة على مذهبه<sup>(١)</sup> .
- ٤- مراعاة مسألة الاصل والفرع، إذ أجمع النحاة على أنّ الفعل أصل في العمل، والحرف فرع عليه، وعلى هذا يستطيع الفعل التأثير، وإن كان بينه وبين معموله فاصل، أمّا الحرف فلا، وعلى هذا لم يُعملوا الحرف في جزأين كـ(إنّ) وأخواتها، ومثلها أدوات الشرط، فالتمسوا للجزاء عاملاً غير الأداة، فقالوا بالجوار، ونزلوا حرف الجرّ منزلته، والإضافة، وبعض التوابع، أمّا الفصل بين الأداة ومعملها فلهم فيها مذهب آخر، وهي العلة الغائيّة التي من أجلها جاءت، فلا فرق بين اتّصالها مباشراً بمعملها، أو فصلت بفاصل.
- ٥- تظهر مسألة الأصل في العمل للأفعال، وما أُعمل من الحروف فهو محمول على الأفعال، وفرع عنها في مسألة (إنّ) وأخواتها عند البصريين والكوفيين في الآتي:

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٤/١، إرتشاف الضرب: ١١٦٨/٣ .

- أ- يدلّ على فرعية (إنّ) عند البصريين بتقديم المنصوب على المرفوع، وعند الكوفيين أنّها عملت النصب في المبتدأ والخبر باق على ما كان قبل دخولها عليه.
- ب- وبما أنّها عملت في الجزأين يجوز أن تعمل مخففة عند البصريين، ولا يجوز أن تعمل عند الكوفيين.
- ت- لا يجوز أن يُعطف على اسمها قبل تمام الخبر عند البصريين، لأنّ الكلام لم يتمّ، وبما أنّها عملت في الجزء الأول عند الكوفيين يجوز العطف قبل مجيء الخبر.

وعلى هذا النسق سار الكسائي في الفعل المضارع

#### خامساً: بناء الفعل المضارع:

ومن المسائل التي ابتعد الفعل فيها عن شبهه بالاسم، واختلف في سبب بنائه عند اتصاله بنون النسوة:

فعند سيبويه مشابهته للفعل الماضي، إذ قال: ((وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف إعراب، كما فعلت ذلك في (فعل) حين قلت: فعلت وفعلن، فأسكن هذا ههنا، وبنى على هذه العلامة، كما أسكن (فعل)؛ لأنه (فعل) كما أنه (فعل)، وهو متحرك كما أنّه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت وهى فعل وليست باسم وذلك قولك: هنّ تفعلن وهنّ يفعلن، ولم يفعلن))<sup>(١)</sup>، وهذا هو صلب قياس الشبه، إذ اشترك الشبه اللفظي والمعنوي، وهو مذهب جمهور النحويين<sup>(٢)</sup>، وممن اختاره ابن مالك بقوله: ((وإنما بنى المتصل بنون الإناث كـ(يسرن) حملاً على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في الماضي، وحركة الإعراب في المضارع، وقد روجع الأصل بالنون في الماضي، فروجع الأصل بها في المضارع))<sup>(٣)</sup>.

وهناك رأي ثان يقول في سبب بناءه أنّه عارضت نون النسوة مشابهته بالاسم، حملاً على معارضة الإضافة البناء، ونسبه السيوطي إلى ابن مالك<sup>(٤)</sup>.

ورأي ثالث يذهب إلى أنّ سبب البناء أنّ نون النسوة تركّبت مع الفعل فبني<sup>(١)</sup>، ونرى أنّ هذا الرأي يقصد قياسه قياس شبه على الأعداد المركبة كـ(ثلاثة عشر).

(١) الكتاب: ٢/١، وينظر: شرح الكتاب (للصفار): ١٣٢/١، التذييل والتكميل: ١٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/٧، شرح المقدمة الجزولية: ٢٦٢، شرح ابن الناظم: ٣٢، شرح التصريح:

٥٦/١، الهمع: ٦٧/١

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧٦/١، وينظر: رصف المباني: ٣٩٨.

(٤) ينظر: الهمع: ٧٣/١.

وذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة<sup>(٣)</sup> إلى أنّ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه، ولكنّه إعراب مقدّر قبل نون النسوة، قال السهيلي: ((وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدّر قبل علامة الإضمار، كما هو مقدّر قبل الياء في (غلامي)، فعلمة الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل، وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل، كما لم يكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء في (غلامي)، ولا يمكن أيضاً أن يكون الإعراب في نفس النون؛ لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره ولا يمكن أن يكون بعدها))<sup>(٤)</sup>، ثم ذكر أنّ إعرابه لوجود العلة الموجبة لإعرابه وهي وجود حروف المضارعة، فقال: ((وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في: (يفعلن وتفعطن)، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب))<sup>(٥)</sup>.

ونرى أنّ الرأي الثالث فيه ضعيف؛ لأنّ هذا التركيب يُلزم بناء الفعل المضارع مع الأفعال الخمسة، بل الأولى أن يُبنى على هذا المذهب؛ لأنّ تركيب المضارع مع الأفعال الخمسة سيكون متصلاً بحروف أكثر من اتصاله بنون النسوة.

أما القول بأنّه باق على إعرابه فقد ردّه ابن الصّفار بقوله: ((ولست أحفظ خلافاً في أنّ هذا الفعل مبني، غير أنّ أبا القاسم زعم أنّه معرب، وفسد موضع الإعراب، كما فسد في (غلامي)، والصحيح أنّ هذا الفعل مبني لما أبيته؛ وذلك أنّ هذا الفعل عندما لحقه هذا الضمير كان حقّه ألا يسكن ما قبله؛ لأنّه إنّما سكن ما قبل الضمير في الفعل الماضي نحو: ضربت؛ لعلّة مفقودة هنا، وهي توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فليس لهذا التسكين من الفعل المضارع وجه سوى مجرد الحمل، فلمّا حمل عليه في أنّ سكّن آخره أشبه المبنيّ، وكان فيه شبه أيضاً بالاسم، نظرنا على ما ينبغي أن يحمل، هل على الاسم فيكون معرباً أو على الفعل فيكون مبنيّاً؟...

فقال من زعم أنّه معرب: العلة التي لأجلها أعرب عتيده فيه.

قلنا: ذلك باطل؛ لأنّه قد عارضها ما يقطع بها، وهو شبه مثله، ألا ترى أنّه قد سكن لأجله، فصار مثله، مع أنّ الفعل أصله البناء، وما أعرب منه فينبغي أن يحفظ ولا يتعدى موضعه، فينبغي حمله على أصله من البناء، ولم يلتفت لشبهه بالاسم إذا عارضه ما إذ قرن به اضمحل، وأما قوله: إنّ (غلامي) فسد منه موضع الإعراب، وهو مع هذا معرب فصحيح؛ لأنّه لا ينبغي أن يعتقد فيه البقاء على حالة إذ لا علة فيه توجب بناءه))<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٩٨

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢٩/١، رصف المباني: ٣٩٨، الارتشاف: ٤١٤/١.

(٤) نتائج الفكر: ١١٠، ١١١

(٥) المصدر نفسه.

(٦) شرح كتاب سيبويه (للصفار): ٣٣٢/١- ٣٣٥.

ونرى أنّ السهيلي يرى كغيره من النحاة أنّ المشابهة هي التي توجب إعراب الفعل المضارع حين تكون حروف المضارعة موجودة في الفعل، وما دامت كذلك فإنّه في حال اتصاله بنون النسوة يكون معرباً، ومنعته من ظهور الحركات الإعرابية عليه، مثلما منعت الالف والواو والياء ظهور الحركات الإعرابية على المضارع حين اتصلت به (الأفعال الخمسة)، وليس عدم وقوع الفعل المضارع المتصل بالنون في حال الجزم والنصب على رأيه، لكن في كلامه يُلزم جمهور النحويين بما لا يلزمه، إذ أصلوا أصلاً لا ينبغي مخالفته (الموجب لإعراب الفعل المضارع هو المشابهة) على رأيه، لكنّه أغفل ركناً مهماً في تغيير الأحكام لتغيير الصورة التي تحوّل عنها موجب الحكم وتغيّر الحال، وهذه الحال يشترك فيها أصول الفقه وأصول النحو.

والرأي الثاني على الرغم من قوّته لكنّه يتعلق بالعلامات المميّزة للأفعال، أكثر من كونه سبباً حقيقياً في موجب بناء الفعل المضارع، كما تُميّز الاسم الإضافية، فالتشبيه هنا لم يبيّن السبب الموجب للبناء.

وعلى هذا يبقى رأي الجمهور سالماً وأصحّ من الآراء الأخرى .

سادساً: بناء فعل الأمر:

بناء فعل الأمر<sup>(١)</sup>:

ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم، واستدلوا بشاهد قرآني، وهو قوله (ﷻ):

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، في قراءة ابن عامر وأبي وأنس وابن سيرين وقتادة وابن عباس (فلتفرحوا)<sup>(٣)</sup>، وشواهد حديثية كذلك، ويعدّونه معرباً مجزوماً؛ لأنّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تفعل، فكذلك فعل الأمر، نحو: افعل؛ لأنّ الأمر ضدّ النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر<sup>(٤)</sup>. واستدلّواهم هذا قائم على:

قياس الشبه بين فعل الأمر الصحيح في حالة القطع عن الحركة والفعل المضارع، وكذلك المعتل، والأفعال الخمسة، وفي هذا تشبيه معنوي بين الاثنين من جهة أنّ كلّ واحد منهما جُزم بالطلب، ممّا اقتضى قطع آخره .

(١) لا نريد أن نطيل هنا؛ لأنّ هذه المسألة أشبعت في الدراسات قديماً وحديثاً، وما سنذكره متعلق بمذهب الكوفيين من جهة قياس الشبه.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٥٨.

(٣) ينظر: المحتسب: ١/ ٣١٣، النشر: ٢/ ٢٨٥، الإتحاف: ٢٥٢.

(٤) المقتضب: ٤٩/٢، وينظر: التبيين: ٢٣٠.

وكذلك ذهابهم إلى أنّ فعل الأمر مقتطع من المضارع، أنّه في حال الجزم -لتضرب- حُذفت منه اللام وحرف المضارعة، ومن ثمّ جيء بهمزة الوصل<sup>(١)</sup>.

بينما يذهب البصريون إلى أنّه مبني، ولهم في بنائه أمران:

أحدهما: الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

والآخر: ما كان على وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال -كنزال، وتراك، ومناع، ونعاء، وحذار، ونظار- مبني؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر (نزال) ناب عن (انزل)، و(تراك) ناب عن (اترك)، وهذا من قياس العكس<sup>(٢)</sup>.

وبعد كلّ هذه الوجوه التي دخلت الفعل المضارع من أقيسة الشبه، نرى أنّها قد أثارت جزءاً مهماً من الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين خاصّة، وهذه الخلافات في الفعل المضارع تمثلت من جهة قياس الشبه في:

- ١- الخلاف في العامل بينهما.
- ٢- الخلاف في عدّ بعض العوامل أصيلة في العمل، وفرع عنها.
- ٣- الخلاف في تفسير اللفظ بين حركة الإعراب، وعلامة البناء بينهما.

### المصادر والمراجع:

- ❖ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط٢ عالم الكتب، بيروت - لبنان سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٥٧٤٥هـ)، تح: الدكتور رجب عثمان محمد، ط١ الخانجي، القاهرة - مصر، سنة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: حسن حمد، ط١ المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٣١/٢

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٤٠/٢.

- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط ١ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
- ❖ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، مصر، مطبعة المدني، ١٩٥٩م.
- ❖ البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ❖ التذييل والتكميل
- ❖ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، ومحمد علي النجار، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب.
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) مصر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- ❖ الحدود في النحو، وهو مطبوع في رسالتين في اللغة، ويطلق عليه (كتاب الحدود)، لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ❖ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م.
- ❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ❖ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتور خديجة عبد الرزاق الحديثي، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.



- ❖ شرح التصريح على التوضيح، لخالد عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاؤه .
- ❖ شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي ، المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ، تح : فواز الشقار ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ❖ شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي ، المعروف بـ: ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تح : عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ❖ شرح الكافية في النحو، لرؤي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت٦٨٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م .
- ❖ شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) ، تح : أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ❖ ١٣٩- شرح كتاب سيبويه لأبي القاسم الصفار ، تح د. معيض بن مساعد العوفي - دار المآثر - المدينة المنورة . ط١١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ❖ شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت ٧١٦هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ❖ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ❖ شرح المفصل، لموفق الدين يعيى بن علي بن يعيى (ت ٦٤٣هـ) ، بيروت، عالم الكتب .
- ❖ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه ، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ - ١٣١٧هـ ، وطبعة باريس ، تصحيح : هيرتويغ درنبرغ ، المطبعة العامي الأشرف ، ١٨٨١م وضبط هناك سقط في الطبعتين السابقتين ثبت من طبعة عالم الكتب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٢/٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ❖ في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٧٤م .
- ❖ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، مصر، طبعة بولاق .
- ❖ اللغة، لجوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط الأنجلو- القاهرة، سنة ١٩٥١م .
- ❖ لمع الأدلة ، أبو البركات الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- ❖ مقاييس اللغة لأبي الحسين احمد بن فارس ، تح : عبد السلام هارون ، دار احياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٦٦هـ.
- ❖ مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها لابن جني ، دراسة و تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ❖ مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني (ت ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور نذير حمادو، بيروت، ط١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح: علي عاشور الجنوبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- ❖ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني (ت ٦٤٦هـ) ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ المنصف في شرح التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٩٦٠م.
- ❖ نتائج الفِكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تح : عادل عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ❖ النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، قدم له الأستاذ علي محمد الضباع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط٣ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ❖ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الدكتور حسن خميس الملخ، ط١ دار الشروق، عمان الأردن، سنة: ٢٠٠١ .
- ❖ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، بيروت، لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر .